

اقتصاد المعرفة أو فرصة ثانية

قراءة في التجربة الجزائرية

أ. مريم صالح بوشارب

جامعة عنابة

الملخص:

بعدما عولت الجزائر ومازالت لعقود من الزمن على ما يعرف بالاقتصاد الريعي الذي شكل المصدر الوحيد للدخل القومي والذي خافها على اثر انخفاض أسعار البترول، تحاول اليوم تدارك هذا الوضع لتتجه في السنوات الأخيرة إلى تبني إستراتيجية تنموية جديدة أساسها العنصر البشري ومجال اقتصادها المعرفة هذا الأخير الذي احتل مكانة مركزية في اهتمامات ليس فقط الباحثين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع وإنما المنظمات الدولية. لتشرع الجزائر وبفضل سلسلة من الإجراءات في التمكين لهذا المشروع من خلال إستدماج نظام الجودة في التعليم العالي، وسنحاول بدورنا تناول تجربة الجزائر في هذا المجال عبر هذه القراءة.

Résumé

L'Algérie a jusqu'ici compté sur l'économie rentière, qui a constitué l'unique source de revenu national, sauf que le pays s'est trouvé trahi par la baisse du cours du pétrole. Conscient de ce fait, il essaye, aujourd'hui, de se rattraper en essayant de s'orienter ces dernières années vers l'adoption d'une nouvelle stratégie de développement basée sur l'élément humain et pariant sur l'économie de la connaissance. C'est ainsi que cette dernière a occupé une place conséquente voire centrale dans les préoccupations non seulement des chercheurs en économie et sociologie mais également dans celles des organisations internationales. C'est dans ce sens que l'Algérie a entamé et ce grâce à une série de procédures la réalisation de ce projet ambitieux en intégrant le système de qualité dans l'enseignement supérieur. Le présent article s'attellera à relater l'expérience Algérienne dans ce domaine.

مقدمة:

شهد العالم زحزة ذات طابع خصوصي جدا تمثل في تطور و تراكم كم هائل من المعرفة و المعلومات ومن طرائق استعمال، جراء استخدام التكنولوجيات الحديثة سيما المتعلقة منها بالإعلام و الإتصال مما فتح المجال واسعا أمام الحديث عن ولادة مفاهيم جديدة: كمجتمع المعرفة، اقتصاد المعرفة، وهي ابستمية جديدة ولجها العالم بفضل الثورة المعلوماتية، بيد أن هذه الأخيرة أفرزت هي بدورها مركزا و أطرافا بعدما روهن طويلا على قدرتها في تجاوز التقسيمات و الحدود التقليدية لا سيما إذا لاحظنا أن خريطة القوى الصانعة للمصير الإنساني تراوح مكانها رغم قدرة مجتمع المعرفة في قلب تلك الخريطة أو على الأقل فسح الطريق أمام دول من الأطراف لتتبوأ مكانا و لما لا مكانة برسم معالم خريطة جديدة للعالم تركز فعليا فلسفة العالمية المنشودة و لا تبقى رهينة عولة غير مرغوبة.

لا داعي للتوكيد على أن نجاح الأطراف و الدول في هكذا رهان سيحرر الشعوب من كم هائل من الأحمال و الأعباء التقليدية التي شكلت بالفعل و لأحقاب طويلة حواجز كأداء أمام سيرها، بل و يؤهلها أخيرا لأن تفيّد من التنمية المستدامة التي يشكل الإنسان مركزها وتتمكن من القفز على تلك الفجوة المعرفية و التكنولوجية التي تفصلها عن غيرها وقد كانت الجزائر واحدة من هذه الدول التي حاولت ولوج هذا العالم الذي كرس هيمنته المتعددة الأبعاد اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، بعدما عولت (الجزائر) ومازالت لعقود من الزمن على ما يعرف بالاقتصاد الريعي الذي شكل

اقتصاد المعرفة أو فرصة ثانية

المصدر الوحيد للدخل القومي . ولتدارك هذا الوضع اتجهت في السنوات الأخيرة إلى تبني إستراتيجية تنمية جديدة أساسها العنصر البشري ومجال اقتصادها المعرفة هذا الأخير الذي احتل مكانة مركزية في اهتمامات ليس فقط الباحثين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع وإنما المنظمات الدولية والذي تجسد في بيان لشبونة للاتحاد الأوروبي سنة 2000 وتقارير برنامج الأمم المتحدة و تقارير البنك الدولي ، وكذا المؤتمرات التي نظمتها منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (1) . وبناء على ذلك شرعت الجزائر وبفضل سلسلة من الإجراءات في التمكين لهذا المشروع و الاستثمار في التعليم العالي بل وفي الأطوار الأخرى المفوضية إليه أين تخلق هذا الأخير عن مبدأ التعليم بالأهداف ليتبنى مدخلا جديدا ألا وهو المقاربة بالكفاءات ، وفي المقابل شهد التعليم العالي سلسلة من الإصلاحات كان أهمها تطبيق نظام ل م د ابتداء من سنة 2004 و هو نظام تعليمي أوروبي أفرزته العولمة وفرضه اقتصاد السوق كضرورة حتمية ألزمت الجزائر على تبنيه بحكم انخراطها في العولمة ، غير أن تطبيقه لاقى إعراضا كبيرا في البدايات لدى كثير من الجامعات ليتم فرضه وتعميمه بعد ذلك على كل الجامعات .

كما شهد نظام التعليم العالي خلال العقدين الأخيرين ازديادا في عدد الجامعات إلى درجة بات البعض ينظر للمسألة على أنها تفتيت للجامعة والطاقت الجامعية إذ كاد المرء يجد جامعة في كل حي حيث بلغ عدد الجامعات خمسة وتسعين (95) مؤسسة موزعة على ثمانية و أربعين ولاية (48) عبر التراب الوطني : نظهرها في الجدول التالي " الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي 2013 :

المؤسسة	العدد
الجامعات	51
المراكز الجامعية	10
مدارس وطنية عليا	19
مدارس عليا للأساتذة	05
مدارس تحضيرية	10
تحضيريان مدبحان	02

ليزداد بذلك عدد الطلبة حيث بلغ عددهم خلال السنة الجامعية 2014/2015 حوالي : مليون و 600 ألف طالب وطالبة، و 52.977 أستاذ (بحسب إحصاءات وزارة التعليم العالي) (*).

كما شهدت الجامعات انتعاشا محتشما في الموارد المالية المخصصة للجامعة و لمختلف مراكز و مخابر البحث. وظهرت تخصصات جديدة ، إضافة إلى التجهيزات التقنية و التكنولوجية

ناهيك عن وسائل الاتصال الحديثة من خلال تزويد الجامعة بشبكات الإتصال و الإنترنت ، ورغم هذه المؤشرات الإيجابية أو كما تبدو ، تبقى الجامعة الجزائرية تعيش أزمة تظهر تجلياتها في:

إنشاء جامعات على استعجال دون استيفاء الشروط المادية و البشرية اللائقة لهذا المستوى (ضعف مستوى تكوين الأساتذة خاصة، نقص كبير في الهياكل والتجهيزات) ليساهم ذلك وبشكل كبير في تراجع مستوى وجودة التعليم. كما لا يخفى على احد ان الخلفية التي تقف وراء مجمل المشاريع الجامعية لا تتجاوز النعرات الجهوية والعلاقات الزبونية سيما وان الجامعة بات ينظر إليها من طرف مختلف المقاولين و الأشخاص الحائمين في فلكتهم على أنها فرصة لتحقيق الأرباح، فليس خافيا أن انغراس جامعة في محيط ما يتطلب خدمات شتى من الإيواء و الإطعام و الخدمات المكتبية وما شاكل ذلك.

اقتصاد المعرفة أو فرصة ثانية

سلسلة الإضرابات التي تشهدها الجامعة من طرف الطلاب احتجاجا على النظام الجديد المدعوب "ل.م.د" والذي سعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فرضه على كل من الأساتذة و الطلبة وسرعة تعميمه في ظرف زمني قياسي، دون تحضير مسبق وتهيئة الأرضية المناسبة له، ليجد كل من الأستاذ و الطالب وحتى الإداري أنفسهم وجها لوجه أمام نظام لا يعرفون عنه شيئا إلا اسمه . مع غياب الظروف الموضوعية المواتية والتي تتيح فرص النجاح لهذا إستراتيجية تعليمية على مستوى التعليم و البحث الجامعين، لعل ابسطها عدم توافر لا كما و لا كيفا منظومة مراقبة بمواصفات عالمية أو تكاد من قوة تدفق الخدمات الشبكية وتوفر الكتاب الأكاديمي ذي المستوى، لا تلك الكتب المتجاوزة أو ذات الغرض التجاري، عكس الدول الأوروبية التي هيأت له الظروف المناسبة باعتباره المتحكم الأول في مصير أوروبا وصانع مستقبلها، حيث جندت لجان وهيئات وجمعيات للتعريف والتسويق لهذا النظام واستباق العقبات التي يمكن أن تعترض نجاحه، إضافة إلى الندوات و الملتقيات والدورات التي نظمت هنا وهناك والتي سميت "بدورات بولونيا"، ونتيجة للإعداد الجيد والتحضير النفسي والإعلامي، و التهيئة المادية و البشرية، عرف نظام ل م د في أوروبا نجاحا كبيرا مع بعض التعثرات المتحكم فيها، في حين يفرز يوميا في جامعاتنا جملة من التناقضات لعل أهمها:

صعوبة تطبيق هذا النظام نتيجة طبيعته المعقدة الأمر الذي حال دون استيعاب وفهم جيد له من طرف كثير من الطلبة و الأساتذة وحتى الإداريين استثناء بعض الفروع النبيلة من نظام ل م د اختلاف السياق الاجتماعي و الثقافي (سيادة بنى اجتماعية تقليدية يحكمها منطق عشائري، جهوي، قروي) و كذلك الاقتصادي (مجتمع ما قبل رأسمالي، غياب الطبقة كمفهوم اجتماعي واقتصادي) الجزائري عن السياق الذي تأسس فيه هذا النظام .

ناهيك عن العلاقة العدائية التي تعززت أكثر فأكثر بين الجامعة وسوق الشغل خاصة إذا علمنا أن نظام ل م د تأسس على قاعدة اقتصادية مفادها توفير تكوين مهني نوعي كاستجابة لمتطلبات سوق الشغل، غير أن سوق العمل في الجزائر يخضع لمنطق ومعايير مختلف عنها في أوروبا ناهيك عن أنها سوق ساكنة وغير مرنة منكشحة بحكم محدودية حركة الاستثمار و الإنتاج ونوعية الخدمات فيها .

غياب الإنتاج العلمي و التكنولوجي وضعف روح الإبداع و الابتكار.

__ انحصار دور الجامعة الجزائرية في توزيع الشهادات وتحويلها إلى مؤسسة حشود وتعليم جماهيري بعدما كانت جامعة صفوة ونخب نتيجة سببين:

1 الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي.

2 المنطق السياسي الذي تدار به الجامعات... سياسة الباب المفتوح في القبول، حيث أصبح قبول الأعداد الكبيرة من الطلبة وسيلة تلجأ إليها بعض الأنظمة العربية لاستجلاب الترضية الاجتماعية " (2)، إلى درجة ظهر فيها تورط السياسي بطريقة مفضوحة ومشبوهة من خلال تصريحات وزير التعليم العالي "بتوقعاته" بارتفاع نسبة الناجحين لهذه السنة أو تلك. مع ضرورة الإشارة إلى أن سياسة التحشيد المتبعة في الحقل الجامعي بفعل رفع الكثافة الطلابية تنجر عنها جملة من الإفرازات سواء المقصودة أو كآثار جانبية، من شاكلة تدني مستوى وقيمة الشهادات الممنوحة بفعل التضخم الذي يطالها و في المقابل يجري الحفاظ على تخصصات "نبيلة" يمارس فيها الانتقاء من أوسع أبوابه وتتحول هي الأخرى إلى أداة انتقاء اجتماعية لأنه من نافلة القول التذكير بالعلاقات الضمنية و الصريحة بين النجاح الجامعي و النجاح الاجتماعي لا سيما في مجالات بعينها: كالطب و الصيدلة و القضاء وما إلى ذلك.

اقتصاد المعرفة أو فرصة ثانية

إن الزيادة المعتبرة في عدد الطلبة والمقدرة بأكثر من مليون وستمئة ألف طالب يقابلها تحدي أكبر يتمثل في نقص التأطير البيداغوجي كما ونوعا. حيث بلغ عدد الأساتذة حوالي 54 ألف أستاذ لسنة 2016/2015 أغلبهم أساتذة مساعدون، أما عدد من يحملون درجة الدكتوراه منهم فيقدر بـ 12 ألف أستاذ أي بمعدل دكتور واحد لكل مئة طالب و طالبة، وهو معدل بعيد جدا عن المعايير الدولية. في حين من يحملون رتبة أستاذ التعليم العالي أقل من ذلك بكثير ومعظمهم على أبواب التقاعد و كثير منهم هاجر إلى الخارج "(3). إن هذه الأرقام المعبرة بوضوح عن عجز في التأطير كما ونوعا، انضافت إليها معضلة أخرى رسختها وعمقت من جراحها، وهي هجرة الأدمغة والكفاءات من أساتذة و طلبة متفوقين إلى الخارج، و الإحصاءات الشحيحة في هذا المجال تذكر أن أكثر من 100 000 مائة ألف من الكفاءات غادروا الجزائر متخذين من كندا، الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وجهة لهم، منذ بداية الأزمة الأمنية سنة اثنتين وتسعين من القرن الماضي، 30000 ثلاثين ألف من الإطارات، غادروا الوطن خلال الخمس السنوات الأخيرة، وما لا يقل عن 10000 باحث متواجدين بالولايات المتحدة الأمريكية، و أن الجزائر قد تفقد إطاراتها خلال الثلاثون سنة القادمة، في حال لم تراجع السلطات سياستها اتجاههم. (4)

ما يعني أن استيراد التكنولوجيا يقابله و بنفس الحدة تقريبا تصدير المادة الرمادية وهي من حيث القيمة تتجاوز بكثير قيمة التكنولوجيات مهما بلغت من الدقة و التحديث.

لا نفشي سرا إذا قلنا أن نظام ل م د سيعزز و بقوة نزيف المادة الرمادية خاصة إذا علمنا أن احد بنود وثيقة بولونيا تعلنها صراحة قائلة "العمل على مساعدة الدول الإفريقية وبعض الدول الآسيوية على اعتماد هذا النظام مما سوف يسهل عملية هجرة الأدمغة حيث تحتاج أوروبا إلى أكثر من عشرين مليون خبير في التقانة الحديثة بحلول سنة 2050" (5) إن هشاشة التكوين في الجامعة الجزائرية تطل برأسها من خلال التبعية المطلقة لكثير من القطاعات الحيوية للخبراء و التقنيين الأجانب في ظل غياب شبه تام لخبراء محليين و يظهر ذلك في استيراد الدولة للمادة الرمادية المتعددة الجنسيات، ففي قطاع المحروقات يتم الاعتماد بشكل كبير على الخبراء الأمريكيين (مؤسسة سوناطراك مثالا)، و في قطاع الحديد و مشتقاته يتم الاعتماد على التقنيين الهنود (مؤسسة الحديد و الصلب بعنابة)، أما قطاع الكيماويات فيتبع لمتخصصين أسبان (مؤسسة أسميدال)، أما مشروع الطريق السيار فقد اعتمد على المتخصصين اليابانيين، بل لم تكتف الجزائر باستيراد العقول العلمية وتعدي الأمر إلى استيراد اليد العاملة وما انتشرا لصينيين في شوارع المدن الجزائرية لا أكبر دليل على ذلك التصنيف العالمي لأفضل خمسمائة جامعة على المستوى العالمي و الذي خرجت منه الجامعات الجزائرية على رأسها، ومن أهم المعايير التي أخذت بعين الاعتبار جودة التعليم، وهو ما يؤكد لنا ضعف التكوين وهشاشته رغم تشكيك وزير التعليم العالي شخصا في مصداقية التصنيف بإهماله مؤشرات من شأنها لو اعتمدت أن تحسن من ترتيب جامعاتنا.

أمام هذا المشهد المأزوم للجامعة تبقى تجربة (ل،م،د) بدورها متعثرة وعجزت الهيئات المتبانية على استنباطها كنظام ليبرالي في قيمه، ومقاولاتي مفتوح في محيطه... مغلق في مؤسساته. (6)

في مجتمع مازالت بناه تقليدية، لتكون الحصيلة بعد أزيد من ثلاثة عشرة سنة مغامرة كبرى تهدد النظام في حد ذاته. لنجد أنفسنا من جديد أمام سؤال مازال يحاصرنا منذ الاستقلال ما الحل؟ .

وكإجابة على هذا السؤال، لجأت السلطات المعنية إلى استدماج نظام الجودة في التعليم العالي كخطوة أخرى جديدة من خطوات الإصلاح، أين نظمت وزارة التعليم العالي مؤتمرات دولية وملتقيات ناقشت فيه إمكانية تطبيق هذا النظام لينتهي

اقتصاد المعرفة أو فرصة ثانية

بها الأمر إلى إنشاء اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي و البحث العلمي CIAQES لتشكيل فيما بعد خلايا ضمان الجودة اضطلعت بوظيفة تطوير ومتابعة هذا النظام، ولكن ما المقصود بنظام ضمان الجودة؟ لا بد من الإشارة منذ البداية إلى أن مفهوم نظام الجودة في التعليم العالي يختلف نسبيا عن النماذج الاقتصادية للجودة التي وُضعت في المجال الصناعي و الخدماتي، كمنظمة جودة ضمان المعايير. والتي جاءت مع ارتفاع وتيرة التنافس الاقتصادي العالمي و الاتجاه نحو إرضاء الزبون و غزو الصناعة اليابانية للأسواق العالمية. كما يعتبر المفهوم مقاولاتي بالأساس، مرتبط بالإننتاجية و المردودية و انتقاله إلى مجال التعليم على اعتبار أن المؤسسة التعليمية هي مؤسسة لإنتاج الكفاءات و الخبرات القادرة على الابتكار و الإبداع و اللذان بدوئهما لا يمكن للمقاولات الصناعية أن تطور إنتاجها و تحسن من منتوجها خلف ضبابية في تحديد دقيق للمفهوم. إضافة إلى التعديلات التي تطرأ على المفهوم بشكل مستمر، الأمر الذي جعله دائما موضوعا للدراسات و التنقيب العلمي و المعرفي . مفهوم نظام الجودة:

إن مفهوم الجودة وفقاً لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر اليونسكو للتعليم الذي أقيم في باريس في أكتوبر (1998) ينص على "أن الجودة في التعليم العالي مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته مثل: (المناهج الدراسية، والبرامج التعليمية، والبحوث العلمية، والطلاب، والمباني والمرافق والأدوات، وتوفير الخدمات للمجتمع المحلي، والتعليم الذاتي الداخلي، وتحديد معايير مقارنة للجودة معترف بها دولياً" (7).

إن هذا المفهوم لا يعطي لنا مفهوما دقيقا للجودة بقدر ما يقدم لنا المعايير المعتمدة في قياس جودة التعليم و التي يمكن ذكرها مع النوع من التفصيل و الإضافة كالتالي:

1 التنظيم الإداري والأكاديمي.

2 الهيئة التدريسية.

3 المباني و المرافق المادية.

4 التجهيزات و الوسائل التعليمية.

5 القبول و التسجيل.

5 المكتبة.

6 البرامج التعليمية

7 طرائق التدريس.

8 طرق ووسائل التقييم.

9 مخرجات التعليم(الطلبة).

10 التجهيزات و الوسائل التعليمية.

إذا كان التعريف الأول ركز على معايير الجودة فإن هذا التعريف يعطي لنا مضمون هذه العملية حيث تعرفها على انها " طريقة حياة جديدة داخل الجامعات و الكليات تنظر إلى التعليم الجامعي على انه سلسلة جودة مستمرة تبدأ من المنتج إلى المستهلك مارة بعمليات الإنتاج نفسها وهي شاملة لأنها تشمل كل جوانب العملية التعليمية"(8)

اقتصاد المعرفة أو فرصة ثانية

يبدو من خلال هذا التعريف والذي يعتبر اقتصاديا محضا أن الجامعة صارت خاضعة لمنطق السوق أين أصبح الطالب الجامعي زبون ، و الأستاذ عارض للبضاعة أو مندوب تجاري و المعرفة سلعة و الجامعة مؤسسة اقتصادية وظيفتها إنتاج و تسويق البضاعة .

وهو ذات المنطق الذي إن لم يدفع بالجامعة إلى المصافات الريادية ، وهو غير وارد البت ، لأنه وببساطة يهتم بالشروط الموضوعية للجودة أو المرفولوجية الهيكلية للجودة كما سماها (لعي فرحاتي) بدلا من الاهتمام بالمنتوج ذاته، "أين ركن على تهيئة الشروط الفيزيائية للجودة وتكييف النظام وإعادة الهيكلة. فاهتمت في مجال الزمن البيداغوجي بالراحل فقلصته عبر تقنية التكتيف" (9)، كما استحدثت ، تخصصات جديدة، ووفرت لهيئة التدريس منح للتكوين و الرسكلة بالخارج دون قيد أو شرط لتكون خرجات سياحة و تسوق أكثر منها رحلات بحث وعلم ، أما في مجال البحث العلمي فقد شكلت المخابر ومشاريع البحوث المعادية وباستمرار للواقع مصدر ثاني للرزق لا أكثر.

أما إذا عدنا و تكلمنا عن المناهج و البرامج الدراسية و التي لا تحتكم إلى فلسفة معرفية و لا اجتماعية في تأسيسها منفصلة بذلك عن الواقع المتواجدة فيه. ناهيك عن ضعف التكوين المعرفي و اللغوي للأستاذ، و الذي انعكس على طرق التدريس و التي تبقى في أغلبها تقليدية تعتمد أسلوب الإلقاء و الإملاء .

إن تجربة الجزائر بناء على ما تقدم " في مجال الجودة قفزت على الواقع وأسئلة الإصلاح الهيكلي ضمن مناخ بالغ الرداءة ، شكلت عناصره مهلكات الجودة (10). وشكل منطقها الاقتصادي بذور فناء الجامعة على خلفية أنه يحول مساراتها ويعدل من جوهر وماهية وجودها بالنظر إلى إنها لا تلقن بالضرورة وظيفة أو تعد لها بقدر ما تلقن أجيال الوجود الإنساني ولغته، خصيصا إذا سلطنا الضوء على جينولوجية الجامعة التي تسعى بالأساس وفي الأساس إلى فصل الفكري عن اليدوي ، بل و لا نبالغ إذا جزمنا بأنها تنتصر عنوة للفكري و التجريدي وهو الذي يميز المتنفذين و المهيمنين دائما وعبر التاريخ وحافظ على هذا الجوهر في تجليات الجامعة الحديثة قبل مجيء نظام ل م د.

لهذا من الشرعي جدا التساؤل حول مصير التجريد بعد سيادة الكفاءات العملية في طابعها المهني و الرد يأتي سريعا بقولنا أن المجرد يستحيل أن يختفي وماله أن ينحصر كغيره من الإيتمات النادرة و النفيسة في فئة أو طبقة أو نخبة تستمد منه سلطتها و سلطانها على الطريقة النيتشوية .

..وبالتالي يغدو العمل التعليمي و التعليمي وهو أكثر العمليات تجريدا ومجرد من المصلحة المادية أو كان يحاول النأي عنها أو التقليل منها متورط في المحاسبة الاقتصادية ومطالب بتطبيق نظام التقييس من خلال مؤشرات ملموسة كأى عمل مادي مبتذل، وهو ما أثار موجات من النقاش والاحتجاج من أمثلتها ما حدث في فرنسا من نزول الباحثين للشارع سخطا على تطبيق منطق المردودية بحجة ترشيد النفقات في المركز الوطني للبحث العلمي ، وهروب الباحثين إلى الولايات المتحدة وكندا وارتفاع الكثير من الأصوات التي تلعب دور الضمير في فرنسا من المثقفين ذوي العيار الثقيل الذين يدافعون عن بؤر الحرية لا يكتسحها منطق الإنسان الاقتصادي فاضحين تحالف السلطة السياسية مع المال عبر جسر المعرفة ، لاسيما مع عهدة الرئيس السابق نيكولا ساركوزي، رافضين محاصرة التفكير الإنساني في مساحة آلة حاسبة محاججين بكون هذا البحث العلمي مغامرة وصدفة وخصوبة خيال الدليل أن الكثير من المكتشفين والمخترعين لم يخططوا لاكتشافاتهم ولا لمخترعاتهم مثيرين للشق الأخلاقي للمسألة والذي يتنكر له السياسي والذي يسكت عن لوبيات الدواء التي تفضل إتلافه على تسويقه للبلدان الفقيرة وكذا الغداء. هل بعد هذا حديث عن الجودة في الجامعة الجزائرية؟ وهل بعد هذا الحديث عن المنطق الاقتصادي للجامعة؟

المراجع:

- 1 زين الدين بروش، يوسف بركان، مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، الواقع و الآفاق، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، 2012، ص 807
- (*) أنظر الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي .
- (2) د/ شريف علي حماد، مستوى تحقيق متطلبات معايير الجودة الشاملة، في التعليم عن بعد للمشرف الأكاديمي، بجامعة القدس المفتوحة، مجلة جامعة القدس المفتوحة، للأبحاث و الدراسات، العدد السادس تشرين 2013، ص 41.
- (3) عبد الحميد احمد : ظاهرة هجرة الأدمغة تستنزف الإقتصاد الوطني، غياب التحفيز يبق الكفاءات الجزائرية بالخارج عن الموقع الإلكتروني بتاريخ 18 مارس 2012.
\$(www.numidianews.com)
- (4) هجرة الأدمغة، ندوة علمية بالجزائر في موقع: وبتاريخ 13 افريل 2011
www.ssè-office.org
- (5) سوسن شاكر مجيد، اهداف نظام بولونيا للتعليم، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3732 بتاريخ 19 05 2012.
- (6) العربي فرحاتي ، الجامعة الجزائرية من أزمة التحديث إلى محنة العولمة، مجلة دفاتر المخابر جامعة بسكرة ،العدد الثاني 2006.
- (7) د خليف الطراونة : ضبط الجودة في التعليم العالي وعلاقته بالتنمية ورقة عمل في التدوة المعنونة "العلوم و التكنولوجيا محرران للتغير" و المنظمة من طرف هيئة اعتماد مؤسسات التغير المملكة الهاشمية 2010
- (8) "يوسف حجيم الطائي واخرون ،ادارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي ،دار الورق للنشر و التوزيع عمان 2009 ص 185.
- (9) العربي فرحاتي مرجع سبق ذكره.
- (10) مرجع سبق ذكره.